وتقدم ان فيها خصوصا اذ يبقى منه التراويح والوتر في رمضان وركعتا الطواف
ليلا وصلاة خوف القمر والاستسقا ولو نهارا كما مر واذانا به شيء اي صلاته بجميع
سننها ان كان مباحا كاذنه في دخول الدار للستاذن عليه او مندوبا كتنبيه امامه في
سهو او احياء كنداء اعمى وعوره كفاعل من الوقوع في مهلك فان لم يحصل الا بالكلام
او العمل المبطل وجب وتبطل به الصلاة عجالا الاصح او حراما كتنبيه عجالا قبل ان ان
عدوانا او مكروها كالتنبيه عجالا النظر اليه ويكره النظر اليه وكذا يقال في قوله واذا
نابه شيء الخ فالتسبيح والتصفيق بيلحان للمباح وبيذبان للمندوب وبجيمان
للواجب وبحرمان للحرام ويكرهان للمكروه فتفتريهما الاحكام الخمسة فقولهم
بين التسبيح للرجل والتصفيق للمراة مرادهم به بيان حكم التفرقة بين الرجل
والمراة لا بيان حكم المتنبه سبح اي قال سبحان الله لخبر الصحيحين
من نابه شيء في الصلاة فليسبح واما التصفيق للنساء فلو صفق الرجل ولم تخبر المراة
كان خلاف الاولى لمخالفتها السنة ولا يكره عجالا المعتمد خلافا لما وقع في المجموع
وظاهر قول المصنف انه لا تحصل السنة بغير التسبيح كلا له الا الله ونحوها وهو
مقتضى الحديث السابق ولما مر منه لانه لم يرد فيقول سبحان الله بقصد الذكر
الخ ويشترط قصد الذكر في كل تنبيهة كما انه يشترط في المبلغ قصده في كل تكبيرة
عجالا المعتمد عند م ر وقيل يشترط قصده عند التنبيهة الاولى فقط كما انه
يشترط في المبلغ قصده عند التكبيرة الاولى فقط ولا يدخل قرن قصد الذكر
لجميع اللفظ لانه ضيق من كناية الطلاق كما نقل عن م ر وجح فان خلا عن
قصد الذكر بطلت صلاته او مع الاعلام اي او قصد الذكر مع الاعلام اي
الافهام وهو عطف عجالا فقط او اطلق في تركيبه فقط قد لانه لا يظهر
عطفه عجالا قبله فكان الاظهر ان يقول فان اطلق الخ وقولهم لم تبطل صلاته
ضعيف والمعتمد انها تبطل في صورة الاطلاق خلافا للمشهور نعم لكن لا بأس
بتقليده وان كان ضعيفا لان ذلك قد يشق ويتفق عجالا الشخص قصد الذكر في
جميع اللفظ عند كل مرة او الاعلام فقط اي او قصد الاعلام دون
الذكر وقوله بطلت اي ما لم يكن عاميا والا فلا تبطل عجالا قياس ما تقدم في المبلغ
محمل التفصيل العالم وعوره الرجل اي الذكر ولو صبيا وان كان غير مميز
بالنسبة للطواف اذا وضاه وليه وطاف بنجاسة الصلاة فلا تصح لما من

المميز

المميز وفي كلامه اظهار في مقام الاضمار فكان مقتضى الظاهر ان يقول وعورته بضمير
وقد اضمر قبل في قوله واذا نابه الخ ما بين سرته وركبته اي في نحو الصلاة
كالطواف وكذا عند الرجال وعند المحارم واما عند النساء الاجانب فعورته
جميع بدنه وفي الخلوة السوءتان كما تقدم اما هما اي السوءة والركبة وقوله اجمالا
من العورة لكن يجب ستر جزء منهما ليتحقق ستر العورة من باب ما لا يتم الواجب الا به
فهو واجب وللما فوقهما اي فوق السرة والركبة فليس من العورة ايضا اما ما فوق السرة
فظاهر واما ما فوق الركبة فليس ظاهرا ما ان يقال فيه تغليب واما ان يكون المراد بقوله فوقهما
مما فان ما فوق السرة فوق الركبة والمراة لو قال وغيره لشمل الخنثى لانه كالابتي
كما سبذكره لم يقل بالخنثى كالمراة وليكن ان يقال مراده بالمراة ولو احتمالا لاصل
الخنثى في عبارته اي المحشة المذكورة هكذا في بعض النسخ وعليه فيعد ضم بعضها
الى بعض شيئين ضم مرفقها بجنبها والصاق بطنها لفخذها وان اقتصر في الثاني
وكان الاولى ذكرا الاول ايضا وفي بعض النسخ في الاربعة المذكورة وعليه فيعد
ضم بعضها الى بعض شيئا واحدا فكل من النسختين صحيح فانها تضم بعضها الى بعض
اي لانها ستر لها ومقتضى اطلاق المحاملي انها تضم بعضها الى بعض حتى ركبتها وقد مر
والفرق بينهما انما هو في الذكر فقط كما يدل عليه عبارة م ر وهي وفرق الذكر
ركبته ويكون بين فرجيه نحو شبر انتهت خلافا لقول شم بانها تفرج بينهما كالرجل
فتلصق بطنها بفخذها اي وتضم مرفقها لجنبها وكان من حق الخ ان يذكره
لتتم بها مقابلة المتقدم في الرجل وتخفض صوتها اي بحيث لا يسمعها من وصلت
بحضرته من الرجال الاجانب دفعا للفتنة وان كان الاصح ان صوتها ليس بعورة فلا
يحرم سماع صوت المراة ولو مغنية الا عند خوف الفتنة بان كان لواختلط الرجال بها
لوقع بينهما محرم ان وصلت بحضرة الرجال الاجانب اي جنسهم ولو واحدا ومثلهم
الخناثى في ظهور صوتهن عكره والحضرة بتثليث الحا والخنثى يراد بها حيا بحضرة الرجال
الاجانب كالمراة بل يريد بحضرة خنثى مثلهم لاحتمال انوثته القاري وذكورة البالغ
ومن قال يحرم في هذه فقد سهى واما بحضرة النساء فيجوز لانه اما ذكر او انثى
كل من الحالتين بين له الجبر في المجموع وهو للنووي على انه يريد بحضرة الرجال ما لا
محمول عجالا ما اذا اجتمع الصنفان معا كما تقدم فان صلت منفردة عنهم اي عن الرجال
الاجانب ومثلهم الخناثى اي بان كانت بالخلوة او مع الرجال المحارم وقولهم عورة اي ومن